

غاية المرام في علم الكلام

وأیضا فإننا لو قدرنا وجود إلهین وقدرنا وجود حادث فإنما أن يستند في وجوده إلیهما أو إلی أحدهما لا جائز أن يستند إلیهما فإنه إما أن یضاف حدوثه بکلیته إلی کل واحد منهما بجهة الاستقلال أو یكون مضافا إلیهما علی وجه لو قدر عدم أحدهما لم یکن موجودا فإن کان القسم الأول فهو ظاهر الإحالة ثم یلزم إسقاط تأثير أحدهما ولیس ما یفرض إسقاط تأثيره بأولی من الآخر وذلك یفرض إلی إسقاط تأثيرهما معا لاستحالة الجمع بین التأثير واستقلال أحدهما وان کان القسم الثانی فهو محال أيضا فإن إیجاد کل واحد منهما لیس إلا بالإرادة والقصد لا بالطبع والذات لضرورة کون الموجود المفروض حادثا کما سنبینہ وإذ ذاک فیمتنع قصد کل واحد منهما إلی الإیجاد لتعذر استقلاله به ویتعذر قصده أيضا إلی بعض الإیجاد لتعذر وقوعه به وعلی هذا یمتنع وقوع الإیجاد لتعذر وقوع قصديهما وقد فرض وقوع الإیجاد . ولا جائز أن یقال ما المانع من أن یقصد کل واحد منهما مشاركة الآخر لأن القصد إما للمشاركة فی نفس القدرة أو فی نفس الفعل فان کان الأول فمستحيل إذ القدرة الإلهیة غیر مخصصة له وإلا افرض إلی التسلسل فلا یتصور قصد الشركة فیها وان کان الثانی فلا محالة أن قصد الشركة غیر قصد نفس المشترك فیہ وقصد المشترك فیہ یعنی أن یكون مضافا فی الإیجاد والإحداث إلی أحدهما علی وجه الاستقلال من غیر أن یكون للآخر تأثير ألبته ولیس القول بإضافته إلی أحدهما علی الخصوص بأولی من الآخر لکونهما مثلین وذلك یفرض إلی القول بانتفاء الحوادث وهو محال